



مكتبة الملك فهد الوطنية

مخطوطة

متن السراجية في الفرائض والمواريث

المؤلف

محمد بن محمد بن عبدالرشيد السجاوندي

نموذج تسجيل مخطوطة

بيانات المخطوطة

عنوان المخطوطة: حث السراجية في الفرائد والحواريات

المؤلف : محمد بن محمد السجاوندي

تاريخ النسخ : القرن ١٣ هـ تقريباً

عدد الأوراق : ٢٧

المقاس : ٢٩,٥ X ١٧

نوع المادة : أحادية

الرقم : ١٤



مسند الامام احمد

پس از آنکه در این کتاب

الحمد لله رب العالمين

24 May 1861

www.alukah.net

الموايد

بسم الله الرحمن الرحيم **وتم بالنير**
 الحمد لله رب العالمين حمد السالكين والصلوة على خير
 البرية محمد وآله اجمعين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلموا لفرصتكم
 وعلموها الناس فانها نصف العلم قال علماء اونا هم الله
 يتعلق بتركه الميت حقوق اربعة مرتبة الاول سبعة بتكفيله
 وتجهيزه من غير تبذير ولا تقصير ^{انما} اذا كانت الزكاة عبد اجانيا
 او رهونا فان حق المخرج عليه ^{نقصان} المثلان مقدم على التجهيز والتكفين
 لان حقهما يتعلق به قبل صيرورة المال تركه ثم تقضي ديونه من جميع ما يبق
 من ماله ثم تنفذ وصاياه من ثلث ما يبق بعد الدين اربعة ثم
 يقسم الباقي بين ورثته بالكتاب والسنة واجماع فقهاء اهل
 الفرائض وهم الذين لهم سهام مقدرة في كتاب الله تعالى بالعصبات
 من جهة النسب والعصبة كل من يافض ما بقته اصحاب الفرائض
 وعند الانوار يجمع جميع المال ثم بالعصبة ^{من النسب} من جهة النسب وهو
 مولى العتاقة ثم عصبة ثم المولى على ذوى الفروض بالنسبة بقدر
 حقوقهم ثم ذوى الارحام ثم مولى التوليات ثم المولى بالنسب على
 غيره بحيث لم يثبت نسبة باقره من ذلك لا غير اذ مات المير
 على اقراره ثم موصيه لم يجمع المال ثم بيت المال فصل المانع من
 الارث اربعة طرق واخر كان اونا قصا والعقل الذي يتعلق

به وجوب القصاص او الكفارة واختلاف الدين بين قتلى
 الدارين حقيقة كالحرب والذم او حكما كالمستامن والمقتل
 او الحر بسين من دارين مختلفين والدارتان يختلف باختلاف المنفعة
 والمال لا نقطاع العصبة فيما بينهم فصل في ^{المنفعة} الفروض المقتضية
 ومساقتها الفروض المقدرة في كتاب الله ^{نصف} ستة اقسام
 والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس على التضييق و
 النصف واصحاب هذه السهام اثنا عشر نفرا اربعة من امر
 جال وهم الاب والجد وهو اب الاب وان علا والاخ لام والا
 وج وثمان من النساء وهن الزوجة والبنت وبين بنت الابن
 وان سفلت والاخت لاب وام والاخت لاب والاخت لام وا
 لام والجددة الصحيحة وهي التي لا يدخل في نسبتها الى الميت جد
 فاسد واما الاب فله احوال ثلث الفرض المطلق وهو السدس
 وذلك مع الابن او ابن الابن وان سفل والفرض والتعصيب
 وذلك مع الابنة او ابنة الابن وان سفلت والتعصيب ^{المعسر}
 وذلك عند عدم الولد وولد الابن وان سفل والجد الصحيح كالا
 الا في اربع مسائل وسنة كرها ان نشأ الله تعالى ويسقط الجد ^{فيها}
 الاب لان الاب اصل في قرابة الجد الى الميت والجد الصحيح هو
 الذي لا يدخل في نسبته الى الميت ام واما الاولاد الام فاحوال
 ثلث السدس للواحد والثلث للثنتين فصاعدا ذكورهم

والذم

البن
ابن
ابن
ابن
ابن
ابن
ابن
ابن
ابن
ابن

	الفرق الاول	الفرق الثاني	الفرق الثالث
الاقيمت	ابن بنت	ابن	ابن
	ابن بنت	ابن	ابن
	ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
		ابن بنت	ابن بنت
		ابنة بنت	ابنة بنت

لآتية الفريق الاول يوازىها احد والوسطى من الفريق
الاول يوازىها العليا من الفريق الثاني والسفلى من الفريق
الاول يوازىها الوسطى من الفريق الثاني والعليا من الفريق الثاني
السفلى من الفريق الثاني يوازىها الوسطى من الفريق الثاني
والسفلى من الفريق الثالث لايوازىها احد وازلفت هذا
فقول للعليا من الفريق الاول والنصف والوسطى منه مع يوازىها
السادس كالملة للثلاثين ولائحة للسفليات الان يكون
معهن غلام فيعصبهن من كانت بمزاييه ومن كانت فوقه
ممن لم يكن ذات سهم فيسقط من رونه اما الاخوات لاب وام
فاحوال خمس النصف للواحدة والثلاثين فصاعد احوال
الاخت لاب وام للمذكر مثل حظ الانثيين وتضمن عصبة به لا ستوا
يهم في القرابة الى الميت ولهن الباقى مع البنات او مع بنات
الابن لقوله عليه السلام وجعلوا الاخوات مع البنات عصبة والحا
له الخامسة ياتيه بيانها في آخر احوال الاخوات لاب والاخوات
لاب كالاخوات لاب وام ولهن احوال سبع النصف للواحدة
والثلاثين فصاعدا عند عدم الاخوات لاب وام
مع الاخت لاب وام كالملة للثلاثين ولا يرضى مع الاختين
لاب وام الان يكون

لآب وام الان يكون معهن اخ لآب قيعصهن والباية ابنتهم
 للذكر مثل حظ الانثيين والسادسة ان يهن عصبة مع ابنا
 وابنات الابن لما ذكرنا وبنو الاعيان والعلات كلهم يسقطون
 بالابن وابن الابن وان سفل وبنو العلات ايضا بالاخ لآب وام
 وامالام فاحوال ثلث السدس مع الولد وولد الابن وان
 سفل والاثنين من الاخوة والاخوات فصاعدا من اي جهة
 كانا وثلث الكل عند عدم هؤلاء المذكورين وثلث ما يبقى بعد
 فرض احد الزوجين وذلك في المسكتين زوج وابوين او زو
 جة وابوين ولو كان مكان الاب جد فلام ثلث جميع المال الا عند
 البيروق فالثلث الباقية والمجدة السدس لام كانت او
 واحدة كانت او اكثر اذا كن متساويات متميزات في الدرجة
 ويسقطن كلهن بالام والابويات ايظ بالاب وكذلك بالجد
 الام الاب وان علت فانها تترك مع الجد لانها ليست من قبله
 والقرية من اي جهة كانت تحجب البعدي من اي جهة كانت
 وارثة كانت القرية او محبوبة مثاليه رجل مات عن اب وام
 الاب وام ام الام فالتركة كلها للاب لان المجدة من جهة الاب
 سقطت بالاب وهي تحجب ام الام لانها البعدي وانما كانت

عبداللہ بن عبدالمطلب
ابو طالب
۴۰

الم

مصر و بلاد
شمال و جنوب

فيمت اب اب اب اب ام
صوت و

امام الامم و امام العرب و امام
العرب و شريف الامم و امام

صوت خمس مئات
وممكن ان يكون على الخمسة
اذا لم يكن الصوت

الحقة ذات قرينة واحدة كما أم اللاب والآخريات قرابتين
أو كثر كما أم اللام وهي أيضا أم اب اللاب بهذه الصورة

وَمِنْ أَنْصَافِ أَعْيَانِ الْإِبْدَانِ وَعِنْدَ

السبعة ثلاثة عصية بنفسه وعصية لغيره وعصية مع

وهو اربعة اصاب جزء الميت واصله وجزء ابويه وجزء

ابوالميرت حمزة الميت اي البوت لم يوصى في الوصية

هو وان سفلو الله رحمن بقوة القابلية اعلم له ان القابلية

ان اعمان بن الام يتوارثون دون بني العلاء كالخ لا اب

الاخ لاب وابن الاخ لاب وام اولى من ابن الاخ لاب وكنى
بعضه

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

www.alukah.net

بفوق أربع من النسوة وهن اللاتي فرضهن النصف والثلثان بحر
 نعتن باخوتهن كما ذكرنا في حالاتهن ومن لا فرض لها من
 ناسن واخوها لا تصر عصبة باخيها كالا لعم والعمة المال كله للعم
 العمة واما العصبة مع غيره فكل انثى تصر عصبة مع انثى اخرى
 كالاخت مع البنت واخر العصبات موي العاقبة ثم عصبة
 لقولها لا علم الولاء لعم كالحمة النسب ولا شيء الا انثى من
 ورثة المعتق لقوله صيا الاعلى لم ليس للنساء من الولاء الا ما اعتق
 او اعتق من اعتق او كاتب او كاتب من كاتبين او برادر او
 من برن او برن ولاء معتقهن او معتق معتقهن وتور كراب
 المعتق وابنة عند ابي يوسف سدس الولاء للاب والباية للابن المطلق
 وعند ابي حنيفة ومحمد الولاء كله للابن ولا شيء للاب ولور كراب
 وجده فالولاء كله للابن بالاتفاق ومن ملك زارحم مرم منه عتق
 عليه ويكون ولاءه له كالثلاث بنات للمصري عشرون دينار وللكر
 ثلثون دينار فاستوتوا باهما بالتحسين ثم مات الاب وترك
 شيئا فالثلثان بينهما الثلثا بالفرض والباية بين مريمي الا
 اخماسا بالولاء ثلثا لعم اخماسه للكرى وخمساه للمصري
 اصل المسئلة من ثلثة وثم من خمسة واربعين باب الحجب
 الحجب على نوعين حجب نقصان وهو حجب عن سهم السهم وذلك
 الخمسة

في النكاح الذي يكون

بالكر
 بالمصري
 بالكر
 بالمصري

الخمسة نفر للمزوجين والام وبنت الام وبنت الابن والاخت لالاب
 وقدر بيان وحجب حرمين والورثة فيه فريقان فريق لايجوز
 بمال البنت وهم ستة الابن والاب والزوج والبنت والام والزوج
 حبة وفريق يرتون بمال ويحجبون في حال وهذا يعني اصلين
 احدهما ان كل من يد إلى الميتم يستحق الايوش مع وجودها
 لك الشخص سوى اولاد الام فانهم معها لانعدام الاستحقاقها
 جميع التركة والثانية الاقرب فالاقرب كما ذكرنا في العصباء والمزوم
 لايجوز غيره عندنا وعند ابن مسعود لايجوز حجب حجب
 نقصان كالنقصان والقاتل والكافر والقاتل ووالرقيق وال
 لمحجوب بمحجب غيره بالاتفاق كالاثنتين من الاخوة والاخوات فضا
 من اي جهة كانا الا يرتان مع الاب ولكن يحجبان الام من الثلث
 اليه السدس باب نماذج الفروض اعلم ان الفروض المذكورة
 في كتاب الله نوعان الاول النصف والربع والثلث والثاني الثلثان
 والثلث والسدس على التضييق والتصفافا زاجاء في المسائل
 من هذه الفروض احاد آحاد في كل فرض سمي الا النصف وهو
 من اثنين كالربع من اربعة والثلث من ثمانية والثلث من ثلثة
 واذ جاء مثني او ثلث وهما من نوع واحد فكل عدد يكون من جال
 فذلك العدد ايضا منج لضعف ذلك الجزء ولضعف صغفه كالسنة

فان قلت قد يحجب الرقيق بالكره وقلت
 قلت المطلق في الورثة وهم عباد الله المقتدر
 ليسوا بورثة

عليهم السهام في اصل المسئلة وعولها ان كانت عائلية كزوج وخمس زوج
 لاب وام اولاد اما الاصول الاربعة فاحدها ان يكون الكسر على طاه
 ثقتين او اكثر ولكن بين اعداد رؤسهم مماثلة فالحكم فيها ان يضرب
 احد الاعداد في اصل المسئلة وعولها ان كان عائلية مثل ست بنات وثلاث
 جدات وثلاث اعمام والثاني ان يكون بعض الاعداد متداخلا في
 بعض فالحكم فيها ان يضرب اكثر الاعداد في اصل المسئلة وعولها ان
 كانت عائلية كاربوع زوجات وثلاث جدات واثنى عشر عمّا والثالث ان
 يوافق بعض الاعداد بعضا فالحكم فيها ان يضرب وفق احد الاعداد
 في جميع الثاني ثم ما يبلغ في وفق الثالث ان وافق المبلغ الثالث و
 الالف المبلغ في جميع الثالث ثم في الرابع كذا انك ثم المبلغ في اصل المسئلة
 كاربوع زوجات وثمان عشر بنات وخمس عشر جدات وست عمّام
 والرابع ان يكون الاعداد متباينة لا يوافق بعضها بعضا فالحكم فيها
 ان يضرب احد الاعداد في جميع الثاني ثم ما يبلغ في جميع الثالث ثم ما يبلغ
 في جميع الرابع ثم ما اجمعه في اصل المسئلة كما مرّتين وست جدات
 وعشرين بنات وسبعة عمّام فصل واذا اردت ان تعرف نصيب كل
 فريق من التصحيح فاضرب ما كان لكل فريق من اصل المسئلة فيما ضرب
 في اصل المسئلة فما حصل كان نصيب ذلك الفريق واذا اردت ان تعرف
 نصيب كل واحد من اعداد ذلك الفريق فاقسم ما كان لكل فريق من اصل
 المسئلة

آخر

المسئلة على عدد رؤسهم ثم اضرب الخارج في المضروب فالماصل نصيب
 كل واحد من اعداد ذلك الفريق ووجه تقسيم المضروب ^{من ارضه القسمة} اي المااصل من ضرب الخارج في المضروب
 على اي فريق شئت ثم اضرب الخارج في نصيب الفريق الذي قسمت
 عليهم المضروب فالماصل نصيب كل واحد من اعداد ذلك الفريق و
 وجه آخر وهو طريق النسبة وهو الاوضح وهو ان تنسب سهام
 كل فريق من اصل المسئلة الى اعداد رؤسهم مفردة ثم يعطى بمثل تلك
 النسبة من المضروب لكل واحد من اعداد ذلك الفريق فصل في قسمة
 الشركات واذا اردت ان تقسم شركة بين العشرة او العوا
 فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في جميع الشركة ان كان بينهما
 مباينة ثم اقسم المبلغ على جميع التصحيح مثاله بنتان وابو
 والشركة سبعة وثمانون ان كان بينهما موافقة فاضرب سهام كل
 واحد من التصحيح في وفق الشركة ثم اقسم المبلغ على وفق التصحيح فالخارج
 مثاله بنتان وابوان والشركة ثمانية وثمانون فالخارج نصيب ذلك
 لوارث في الوجهين هذا المعروفة نصيب كل فرد واما المعروفة نصيب
 كل فريق فاضرب ما كان لكل فريق من اصل المسئلة في وفق الشركة
 ثم اقسم المبلغ على وفق التصحيح ان كان بين الشركة والمسئلة موافقة
 وان كان بينهما مباينة فاضرب ما كان لكل فريق من اصل المسئلة
 في كل الشركة ثم اقسم المااصل على جميع المسئلة فالخارج نصيب ذلك

والنكاح بين امرأتين والتعجيل
 مماثلة فلا الفرق بينهما

في بين التصحيح والشركة

في القسمة والشركة

دار

والتصحيح

في الوجهين اما في قضاء الديون فدين كل غريم بمنزلة سهام كل واحد
 في العمل وبمجموع الديون بمنزلة التصحيح وان كانت في التركة او كسور
 فالبرط التركة والمسئلة كلتاهما اي اجعلهما من جنس الكسور ثم
 قدم فيه ما رسمناه فصل في التحايج من صالح عيالتهم من التركة
 فاطرح سهامهم من التصحيح ثم اقسم ما بقى من التركة على سهام
 لباقيين كزوج وام وعم فصالح الزوج عيالتهم من المهر وفخرج من البقية
 فيقسم باقية التركة بين الام والعم انما اذا بقدر سهامهما لهما
 سهم للام او زوجة واربعة بنين فصالح احد البنين عيالتهم وفخرج من
 من البقية فيقسم باقية التركة على خمسة وعشرين من سهام المرأة اربعة
 اسهم وللبن سبعة باب الرد الرضد العول ما فضل من التركة
 عن فرض ذوي الفروض ولا مستحق الرد على ذوي الفروض ا
 نسبة بقدر حقوقهم الا على الزوجين وهو قول علي وعامة الصحابة
 وبه اخذ اصحابنا وقال زيد بن ثابت الفاضل هو لبيت المال وبه
 اخذ مالك والشافعي ثم مسائل الباب على اربعة اقسام احدها ان
 يكون في المسئلة جنس واحد من يراد عليه عند عدم من لا يراد عليه فا
 جعل المسئلة من رؤسهم كما اذا ترك بنتين او اخنتين او جدتين فاجل
 المسئلة من اثنتين واذا اثنى اذا اجتمع في المسئلة جنسان او ثلثة
 اجناس من يراد عليه عند عدم من لا يراد عليه فاجعل المسئلة من كها
 منهم

في الوجهين اما في قضاء الديون فدين كل غريم بمنزلة سهام كل واحد
 في العمل وبمجموع الديون بمنزلة التصحيح وان كانت في التركة او كسور
 فالبرط التركة والمسئلة كلتاهما اي اجعلهما من جنس الكسور ثم
 قدم فيه ما رسمناه فصل في التحايج من صالح عيالتهم من التركة
 فاطرح سهامهم من التصحيح ثم اقسم ما بقى من التركة على سهام
 لباقيين كزوج وام وعم فصالح الزوج عيالتهم من المهر وفخرج من البقية
 فيقسم باقية التركة بين الام والعم انما اذا بقدر سهامهما لهما
 سهم للام او زوجة واربعة بنين فصالح احد البنين عيالتهم وفخرج من
 من البقية فيقسم باقية التركة على خمسة وعشرين من سهام المرأة اربعة
 اسهم وللبن سبعة باب الرد الرضد العول ما فضل من التركة
 عن فرض ذوي الفروض ولا مستحق الرد على ذوي الفروض ا
 نسبة بقدر حقوقهم الا على الزوجين وهو قول علي وعامة الصحابة
 وبه اخذ اصحابنا وقال زيد بن ثابت الفاضل هو لبيت المال وبه
 اخذ مالك والشافعي ثم مسائل الباب على اربعة اقسام احدها ان
 يكون في المسئلة جنس واحد من يراد عليه عند عدم من لا يراد عليه فا
 جعل المسئلة من رؤسهم كما اذا ترك بنتين او اخنتين او جدتين فاجل
 المسئلة من اثنتين واذا اثنى اذا اجتمع في المسئلة جنسان او ثلثة
 اجناس من يراد عليه عند عدم من لا يراد عليه فاجعل المسئلة من كها
 منهم

مسئلة
 ١-١
 ١-١

منهم اثنى من اثنتين اذا كان في المسئلة سدرسان او من ثلثة اذا كان
 في المسئلة ثلثا وسدس او من اربعة اذا كان في المسئلة نصف وكسور
 او من خمسة اذا كان في المسئلة ثلثان وسدس او نصف وسدس
 او نصف وثلث والثلث ان يكون مع من لا يراد عليه اعط فرض
 من لا يراد عليه من اقل خارج فان استقام الباقي على رؤسهم
 من يراد عليه فيها كزوج وثلث بنات وان لم يستقم فاقرب وفق
 وسهم ان وافق رؤسهم الباقي في مخرج فرض من لا يراد عليه كزوج
 وست بنات والا فاقرب كل عدد رؤسهم في مخرج من لا يراد عليه
 فالباقي تصحيح المسئلة كزوج وخمس بنات والربع ان يكون مع
 ثلثي من لا يراد عليه فاقسم ما بقى من مخرج فرض من لا يراد عليه على
 مسئلة من يراد عليه فانه استقام الباقي فيها وهذا في صورة واحدة
 وهي ان يكون للزوجات الربع والباقي بين اهل الرد انما للزوج
 واربع جدات وست اخوات لام وان لم يستقم فاقرب جميع مسئلة
 من يراد عليه في مخرج فرض من لا يراد فالباقى مخرج فرض الفرضين
 يقين كاربعة زوجات وثلث بنات وست جدات ثم اقرب سهام
 من لا يراد عليه في مسئلة من يراد عليه وسهام من يراد عليه فيما بقى من
 مخرج فرض لا يراد عليه وان انكسر على الكل او البعض فصالح المسئلة بالا
 صول المذكورة باب مقاسمة المجد قال ابو بكر الصديق ر
 مسئلة بقوله لولا الرزق موقوف

مسئلة بقوله لولا الرزق موقوف
 ١-١
 ١-١

اصحابنا
 ١-١
 ١-١

روقات	٣	١	١
سار	١٢	١٢	١٢
حار	٢	٢	٢
١٢	١٢	١٢	١٢
١٢	١٢	١٢	١٢

ومن تابع من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين بنوا الاعيان وال
 لعلا لا يرثون مع الجدة وهذا قول ابي حنيفة وبه يفتي وقال علي وابن
 مسعود وزيد ابن ثابت يرثون مع الجدة وهو قولهما وقول مالك
 والشافعي وعند زيد ابن ثابت الجدة مع بنين الاعيان والعلاء
 افضل للميراث من المقاسمة ومن ثلث جميع المال وتفسير المقاسمة
 ان يجعل الجدة في القسمة كاحد الاخوة وبنو العلاء تدخلون في القسمة
 مع بنين الاعيان اضرار الجدة فاذا اخذ الجدة نصيب بنو العلاء تمنعون
 من البنين خالين بغير ثمن والباقي لبنين الاعيان الا اذا كانت من بنين
 الاعيان اخت واحدة فاذا اخذت زوجها نصف المال بعد نصيب الجدة
 فان بقي ثمن فلبني العلاء والا فلا شيء لهم كجدة واخت لاب وامواختين
 لاب فيقضي للاختين لاب عشر المال وتصح من عشرين ولو كانت في يد
 المسكنة اخت واحدة وكان الاختين لاب فلم يبق لهما شيء ولو اختلف
 بهم ذوو سلم فلجد جميعها فضل الامور ثلثه بعد فرض زلي
 سلم اما المقاسمة كزوج وجدواخ واما ثلث ما بقى كجدة وجدوا
 خوين واخت واما سدس جميع المال كجدة وجدواخت واخوين وا
 هان كان ثلث الباقي خير للجدة وليس للباقي ثلث صحيح فاضرب من ثلث
 في اصل المسكنة وعولها ان كانت عايلة ولو ركت جدوا زوجا وبنوا ما
 واقتالاب وام فالسدس خير للجدة وبنو العلاء ثلثه عشرون لاشئ
 للاث

للأخت وعلم ان زيد بن ثابت لا يجعل الأخت لاب وام اولاب صاحبة
 فرض مع الجدة الآية الاكبرية وهي زوج وجدواخت لاب وام
 اولاب للزوج النصف والمثلث وللجد السدس وللأخت
 النصف ثم يضم نصيب الجدة الى نصيب الأخت فيقسمان بينهما الثلث
 مثل خط الاثنين لان المقاسمة خير للجدة اصلها من ستة تقول
 الى تسعة وتصح من سبعة وعشرين سميت هذه المسئلة الذكر
 لانها واقعة لامرأة من بنين الذكر ولو كان مكان الأخت اخ او اخوة
 فلا عول ولا اكبرية باب المناسخة ولو صار بعض الاصل
 ميراثا قبل القسمة كزوج وبنت فمات الزوج قبل القسمة عن امرأه
 وابوين ثم ماتت البنت عن البنين وبنت وجدة ثم ماتت هذه
 الجدة عن زوج واخوين الاصل فيه ان تصح مسئلة الميت لميت الاول
 وتعطى سهام كل وارث من الصحيح ثم تصح مسئلة الميت الثاني بثلث
 القواعد ونظر بين ما في يده من الصحيح للعل وبين الصحيح الثاني
 ثلثة احوال فان استقام ما في يده من الصحيح الاول على الصحيح
 الثاني فلا حاجة الى الضرب فان لم يستقم فانظر الى مكان بينهما موافقة
 فاضرب وفق الصحيح الثاني في الصحيح الاول وان كان بينهما
 مباينة فاضرب كل الصحيح الثاني في الصحيح الاول فالمبلغ من ثلث
 مسكتين فان مات ثالث او رابع فاجعل المبلغ مقام الاول والثاني

الذكر

مقام الثاني في العمل ثم في الرابع والخامس كذلك الى غير النهاية فسها
ورثة الميت الاول تفرز في المذروب اعني في كل التصدي الثاني وفي
وفقه وسها وورثة الميت الثاني تفرز في كل ما فيه اذ وفيه وفقه
باب زوي الاضام وذوي الرحم وهو كل قريب ليس بذوي سهم
ولا عصبة وكان عامة الصحابة يرون اي يعتقدون تورث
ذوي الارحام وبه قال اصحابنا وقال زيد بن ثابت لا ميراث لذوي
الارحام ويوضع المال في بيت المال وبه اخذ مالك والثوري وذوي الارحام
رعام اضافة اربعة المصنف اللعل ينتمى الى الميت وهم اولاد الميت
واله ولا لبنات الابن والمصنف الثاني ينتمى اليهم الميت وهم الا
جدات الساقطون والمحدثات الساقطات والمصنف الثالث
ينتمى الى ابوي الميت وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الا
خوة لام والرابع ينتمى الى جد الميت او جدتيه وهم النعماء والنعماء
والاخوان والخالات فهو لا وكل من يدلي بهم الى الميت من ذوي
الارحام وروى ابو سليمان عن محمد بن الحسين عن ابي حنيفة ان
اقرب الانصاف المصنف الثاني وان علوا ثم الاول وان
سفلوا ثم الثالث وان نزلوا ثم الرابع وان بعدوا وروى ابو
يوسف والحسن بن زياد عن ابي حنيفة وابن سماعه عن محمد بن ابي
حنيفة ان اقرب الاضاف المصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع

مترتب

مترتب العصابات وهو ما خوذ للفقهاء وعندنا المصنف الثالث
مقدم على الجدا ب الام فصل في المصنف الاول اولاهم بالميراث اقر
بهم الى الميت كبنيت البنت اولى من بنت بنت الابن وان استوف
في الدرجة فولد الوارث اولى من ولد زوي الارحام كبنيت بنت الابن
اول من ابن بنت البنت وان استوفوا رجا نهم ولم يكن فيهم ولد
وارث او كان كلهم ولد وارث فعندنا ابو يوسف وحسن بن زيار
يعتبر ابدان الفروع ويقسم المال عليهم ان اتفقت صفة الاصول
في الذكورة والانثى او اختلفت ومحمد يعتبر ابدان الفروع ان
اتفقت صفة الاصول موافقا لهما ويعتبر الاصول ان اختلفت
صفاتهم ويعطى الفروع ميراث الاصول مخالفا لهما كما اذا ترك
ابن بنت وبنت بنت عندهما المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين با
عبار الابدان وعند محمد كذلك لان صفة الاصول متفقة ولو
ترك بنت ابن بنت وابن بنت بنت بهذه الصورة
عندهما المال بين الفروع بقاء الا ان اعتبار الابدان للذكر يلبس
وثلاثة للاثني وعند محمد المال بين الاصول اعني في البطن الثاني
اثنان لبنت ابن البنت نصيب ابوها وثلاثة لابن بنت البنت نصيب
امه وكذلك عند محمد اذا كان في اولاد البنات بطون مختلفة
المال على اول البطن اختلف في الاصول ثم يعمل الذكور طائفة واللات

[illegible]

عند أبي يوسف القسم المال

١٢

ط
وهو الذي
الذي نقل في
الذي نقل في
الذي نقل في

بذلك الصوق منقده من قس و
المال بينهم ثلاثة مائتين
وابنا ثلثاه للبتين و
المال على ثمانية وعشرين نسهما للبتين اثنا عشر ونسهما

عند أبي هيل الفريضي وعند أبي فضل الحفان وعلي بن عيسى البصري والافضل

صفحة من يدلون بهم والتحد قرابتهم والقسم على ابدانهم وان
 في اختلاف صف من يدلون بهم يقسم المال على اول البطن اختلفت كما في
 الصنف الاول وان اختلفت قرابتهم والثلاثان لقاية الاب والثلث

مع استوائه و جبهه جبهه
م آب الالب و م آب الارب و م آب الارب

الملك
عبد
الملك
عبد
الملك

ابن الامام ابي
من ابن الامام

الابواب والامامات والالابام

وان استوفى القرب ولكن اختلف حين قرايتهم للاعتبار لقوة القرابة
ولاول العصبية في ظاهر الرواية قياسا على ما لا بام مع كونها ذات
قربتين وولد الوارث من جهتين هي ليست باولى من الخالة لاب لكن
الثلاثين لمن يدلي بقرابة الاب ويعبر فيهم قوة القرابة ثم ولد العصبية
والثلاث لمن يدلي بقرابة الام ويعبر فيهم قوة القرابة ثم عند ابي يوقف ما
اصاب كل فريق يقسم على الابان فروعهم مع اعتبار عدد الفروع والجهات الا
صول كما في النصف الاول ثم ينقل هذه الحكم الى جهة عمومة ابويه وفوقهما
ثم اولادهم كما في العصباء فصل في الخنثى للخنثى للشكر اقل المصين اعني
اسوءهما الحالين عند ابي حنيفة والحال وهو قول عامة المهاجرة وعليه
الفتوى عندنا لما اذا ترك ابنا وبنا وخنثى للخنثى نصيب لان ميقن
وعند الشعبي وهو قول ابن عباس للخنثى نصف المصين بالمنازعة وا
ختلف في تخرج قول الشعبي قال ابو يوسف للابن سهم وللبنت نصف كلم
والخنثى ثلثة ارباع كلم لان الخنثى مستحق سهمها ان كان ذكر ونصف ان
كان انثى وهذا ميقن فياخذ نصف المصين والنصف الميقن مع نصف
المنازع فيه فصارت ثلثة ارباع كلم لانه يعبر السهام والعول بمجموع ا
لنصبة سهمان وربع كلم ونص من تسعة او نقول للابن سهمان
وللبنت كلم وللخنثى نصف المصين وهو كلم ونصف سهم قال محمد
ياخذ الخنثى خمسين من المال ان كان ذكرا وربع المال ان كان انثى فيا
خذ

قوله وان استوفى القرب ولكن اختلف حين قرايتهم للاعتبار لقوة القرابة
قوله ولاول العصبية في ظاهر الرواية قياسا على ما لا بام مع كونها ذات
قربتين وولد الوارث من جهتين هي ليست باولى من الخالة لاب لكن
قوله الثلاثين لمن يدلي بقرابة الاب ويعبر فيهم قوة القرابة ثم ولد العصبية
قوله والثلاث لمن يدلي بقرابة الام ويعبر فيهم قوة القرابة ثم عند ابي يوقف ما
قوله اصاب كل فريق يقسم على الابان فروعهم مع اعتبار عدد الفروع والجهات الا
قوله اصول كما في النصف الاول ثم ينقل هذه الحكم الى جهة عمومة ابويه وفوقهما
قوله ثم اولادهم كما في العصباء فصل في الخنثى للخنثى للشكر اقل المصين اعني
قوله اسوءهما الحالين عند ابي حنيفة والحال وهو قول عامة المهاجرة وعليه
قوله الفتوى عندنا لما اذا ترك ابنا وبنا وخنثى للخنثى نصيب لان ميقن
قوله وعند الشعبي وهو قول ابن عباس للخنثى نصف المصين بالمنازعة وا
قوله اختلف في تخرج قول الشعبي قال ابو يوسف للابن سهم وللبنت نصف كلم
قوله والخنثى ثلثة ارباع كلم لان الخنثى مستحق سهمها ان كان ذكر ونصف ان
قوله كان انثى وهذا ميقن فياخذ نصف المصين والنصف الميقن مع نصف
قوله المنازع فيه فصارت ثلثة ارباع كلم لانه يعبر السهام والعول بمجموع ا
قوله لنصبة سهمان وربع كلم ونص من تسعة او نقول للابن سهمان
قوله وللبنت كلم وللخنثى نصف المصين وهو كلم ونصف سهم قال محمد
قوله ياخذ الخنثى خمسين من المال ان كان ذكرا وربع المال ان كان انثى فيا
قوله خذ

فياخذ نصف المصين وذلك خمس وثلث باعتبار الخاليتين وتقم من ار
بعين وهو المجمع من ضرب احد المصين وهي الاربع في الاخرى وهي ا
لخمس ثم المضرب في الخاليتين فمن كان له ثلثة من الاربعه فمضروب في الخمسة
ومن كان له ثلثة من الخمسة فمضروب في الاربعه فصارت الخنثى ثلثة عشر سهمها
والابن ثمانية عشر سهمها وللبنت تسعة اسهم فصل في الحمل اكثر مدة
لحمل ستان عند ابي حنيفة وعند اشافو اربع سنين وعند ليث ابن
سعد الفهمي ثلث سنين وعند الزهري سبع سنين واقلها ستة اشهر
ويوقف للحمل عند ابي حنيفة نصيب اربعة بنين او اربع بنات ايها
اكثر ويعطى لبقية الورثة اقل الانصاء وعند محمد يوقف نصيب ثلثة بنين
رواه ليث ابن سعد الفهمي ويؤثر رواية اخري لنصيب البنين وهو واحد
الروايتين عند ابي يوسف رواه عنه جهم وروي الخصاصي عن ابي
يوسف نصيب ابن واحد وعليه الفتوى ويؤخذ للفصل على قوله فان كان
الحمل من الميت وجاءت بالولد تمام الترمدة الحمل او اقل سهمها منها ولم يكن
اكثر بان خلق امرؤ مولودا حامله ثم
اقرت بالنقص العدة بوث ويورث عنه وان جاءت بالمولد للثمن من الترمدة
مدة الحمل لا يرث ولا يورث عنه وان كان الحمل من غيره وجاءت بالولد
اشهر او اقل بوث وان جاءت له لا يرث لانه من الترمدة من اقل مدة لا يرث فان خرج
اقل الولد ثم مات لا يرث ولو خرج اكثر ثم مات بوث فان خرج مستقيما
فاعتبر صدقه يعني اذا خرج المصير له بوث وان خرج منكوا ساقا لمعتبر
انما هو من الترمدة

حامل من الميت
او جنة او غيرها من ورثته لم يرث

الألوكة
www.alukah.net

انما هو من الترمدة
انما هو من الترمدة
انما هو من الترمدة

الاصل في تصحيح مسائل العمل ان تم المسئلة على تقدير من على تقدير ان العمل ذكر وعي نقد
 الثانية ثم النظر بين المسلمين فان توافقا ضرب وفق احداهما في جميع
 خروا بن تباينا فاضرب كلاهما في جميع الاخر فالماض الضم المسئلة ثم اضرب من
 كان له من مسلة زكوة في مسلة النول او في وفقها ومن كان له من مسلة
 النول في مسلة زكوة او في وفقها كما في الخبيث لم انظر الى حاصلين عن
 ايها اقل يعطى لذلك الوارث والفضل الذي بينهما موقوف من نصيب فاذا
 العمل فان كان مستحقا لجميع الموقوفين فيها وان كان مستحقا للبعض في اخذ
 ذلك البعض والباقي مقسوم بين الورثة فيعطى كل واحد من الورثة ما كان
 موقوفا من نصيب كما اذا ترك بين ابوين وامرأة حامل فامسلة عن اربعة
 وعشرين على تقدير ان ذكر ومن دسبعة وعشرين على تقدير ان انثى فاذا
 وقع ضرب وفق احداهما في جميع الاخر صار ما بين ستة عشرهما اذ على
 تقدير زكوة للمرة سبعة وعشرون وللأبوين لكل واحد ستة وثلاثون
 وعلى تقدير النول للمرة اربعة وعشرون وللأبوين اثنان
 وثلاثون فيعطى للمرة اربعة وعشرون ويوقف نصيبها ثلثة اسهم
 ومن نصيب كل واحد من الأبوين اربعة اسهم ويعطى للبت ثلثة عشر
 سهما لان الموقوف في حقها نصيب اربعة بنين عند ابي خيفة واذا كان ا
 بنون اربعة فنصيبها سهم واربعة اسماء سهم من اربعة وعشرين
 في تسعة فصار ثلثة عشر وهي لها وابعاد موقوف وهي مائة وخمسة
 عشر

العمل الاصل

لكل واحد من الورثة

ومسائل المسئلة

بنين اثنين وستة عشر

موقوف

ابن ذكوان

لان ابا حسب ما كتبه وادناه

عشر سها فان ولدت بنتا واحدة او اكثر فجميع الموقوف للبت وان ولدت
 ابنا واحدا او اكثر فيعطى للمرة والا بون ما كان قوفا من نصيبهم فابقى بقسم
 بين الاولاد وان ولدت ولدا فاعطى للمرة والا بون ما كان موقوفا من
 نصيبهم ويعطى للبت الى تمام النصف وهو خمسة وتسعون سهما البقية لها
 نصف المال والباقي للاب وهي تسعة لانه عصبة فصل في المفقود هو حي
 في مال حتى لا يورث منه اخذ ويوقف مال حتى يموت او يموت عليه مدة وا
 خلت الروايات في تلك المدة في ظاهر الرواية اذ لم يبق احد من اولادكم
 بموت وروي الحسن بن زياد عن ابي خيفة ان ثلث مائة سنة من يوم ولد
 السيد وقال محمد مائة وعشرين سنين وقال ابو يوسف مائة وخمس سنين وقال مالك مائة وخمس
 تسعون سنة وقال بعضهم موقوف الى اجتثاث الامام وموقوف الخم في حق غيره
 حتى نصيب من مال مورثه كما في العمل فاذا مضت فمال الورثة الموجودين
 حكم بموته وما كان موقوفا لاجل يرد الى وراثته المورث الذي وقف من ماله
 الاصل في تصحيح مسائل العمل ان تم المسئلة على تقدير حيولة ثم على
 تقدير وفاته وابعاد العمل ما ذكرناه في العمل فصل في المرتد اقامات المرتد او
 قتل او لحق بدار الحرب وقضى القاضي لورثة المسلمين وما كتب في حال
 ذلك يوضع في بيت في بيت المال عند ابي خيفة وعند الكسان جميعا لو
 ثمة المسلمين وعند ذلك فموضع الكسان في بيت المال وما كتب بعد
 الحق بدار الحرب فهو في بالاجماع وكسب المرتد جميعا لورثته المسلمين

بين الاولاد وان ولدت
 ثلثة عشر فكل واحد
 النصف لورثة وهو مائة وخمسة
 سنة

في مائة
 في مائة

بلا خلاف بين اصحابنا واما المرتدة فلا يرث من احد لان مسلم ولا من
 كاف مشرك وكذا المرتدة الا اذا ارثت اهل ناصية باجمعهم ^{فيما يورثون}
 فصل حكم الاسير ^{فيما يورثون} حكم سائر المسلمين في الميراث ما لم يفارق دينه فاذا انفك
 دينه فحكم المرتدة وان لم يعلم دينه ولا صولته ولا موته فحكمه حكم المفقود
 فصل في الغرقة والحرق والهدية اذا مات جماعة وله اولاد ايتهم ما
 او لا جعلوا كانهم ماتوا معا فالكل واحد منهم لو رثته الازياء ولا يرث
 بعض الاموات من هذا هو المختار عندنا وقال علي وابن مسعود يرث
 بعضهم من بعض الا فيما ورث كل واحد من مال صاحبه
 والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب تمام رسيد اين كتاب في النسخ
 بسراجي در ده شصت و از دست فقير ^{سب خرجت من الافق بلا زغب}
^{رجعت اليها مع زغب}
 احسان ميرزا سيد ليكن ميرزا عزالدين
 مات بلكندرا في شهر رجب رات
 ١١٣٦ هـ